مجلس حقوق الإنسان

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتقريرا المفوضية السامية والأمين العام

 ‬اجتماع اليوم الكامل بشأن موضوع "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل‬"

 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

|  |
| --- |
|  موجز |
|  هذا التقرير مقدَّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/6، الذي قرر فيه المجلس تركيز اهتمامه خلال اجتماع اليوم الكامل الذي يعقده في عام 2015 على موضوع "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل" وطلب فيه إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد موجزاً للاجتماع. وبناءً عليه، يتضمّن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي جرت في 12 آذار/مارس 2015 خلال اجتماع اليوم الكامل السنوي. ويركّز التقرير على القواعد والمعايير الموجودة في هذا المجال، فضلاً عن التحديات الرئيسية التي تعترض التخطيط للموارد العامة وتعبئتها وتخصيصها وإنفاقها لغرض إعمال حقوق الطفل. |
|  |

1-

2- وعُقد اجتماع اليوم الكامل لعام 2015 في 12 آذار/مارس، وكان الهدف منه إعطاء لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية للاستثمار في الطفل، إلى جانب مناقشة القواعد والمعايير القائمة وتحديد التحديات الرئيسية التي تعترض التخطيط للموارد العامة وتعبئتها وتخصيصها وإنفاقها لغرض إعمال حقوق الطفل. كما ركّز على تطبيق النهج القائم على الحقوق في الاستثمار في الطفل وتعزيز المساءلة، وعلى أمثلة ملموسة على الاستراتيجيات والممارسات الجيدة.

3- ونزولاً عند طلب المجلس في قراره 25/6، أعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً بشأن هذه المسألة (A/HRC/28/33)، بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الدول، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيون بهذا الموضوع، ومنظمات إقليمية، وهيئات معنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأطفال أنفسهم.

 ثانياً- حلقة النقاش الصباحية

 ألف- الملاحظات التمهيدية وبيانات أعضاء فريق النقاش

4- ركّز أعضاء فريق النقاش في الجلسة الصباحية على موضوع "من الحقوق في النظرية إلى الحقوق في الممارسة العملية: استعراض عام للجوانب والتحديات الرئيسية التي تعترض تخطيط الموارد العامة وتعبئتها وتخصيصها وإنفاقها لغرض إعمال حقوق الأطفال". وأدار النقاش الممثل الدائم لأوروغواي. وافتتح حلقة النقاش مدير شعبة البحوث والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتلى ذلك بيانات ألقاها أعضاء فريق النقاش، بمن فيهم مدير قسم الاستثمار في الطفل لدى منظمة التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، وأحد أعضاء لجنة حقوق الطفل، ومديرة قسم التدريب الدولي في منظمة شراكة الميزانية الدولية، ورئيس شؤون المالية العامة والحوكمة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

5- وفي مستهل النقاش، أكد مدير شعبة البحوث والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن أحد أكبر العوائق التي تحول دون إعمال حقوق الطفل - ابتداءً من الحق في الحياة والصحة وصولاً إلى الحق في التعليم المناسب والحماية الاجتماعية - يتمثل في عدم تخصيص موارد كافية لذلك. فالاستثمار في الطفل يعود بفوائد على الأفراد في المدى القصير، ولكنه أيضاً يحقق مكاسب للمجتمعات في المدى الطويل. وتم التأكيد على الصلة الوثيقة بين الاستثمار في الصحة والتعليم وبين النمو الاقتصادي، من جهة، وبينه وبين النمو من حيث التنمية البشرية، من جهة أخرى. وعلى النقيض من ذلك، أدى عدم الاستثمار في الطفل إلى حالات من الفقر المزمن، فلم يقتصر على الإضرار بالتمتع بحقوق الإنسان دون تمييز، بل إنه امتحن التماسك الاجتماعي أيضاً، وبالتالي زاد احتمالات انعدام الأمن ونشوب النزاع في المدى الطويل.

6- وتضع المادة 4 من اتفاقية حقوق الطفل التزاماً على عاتق جميع الدول الأطراف فيها بأن تستثمر في الطفل إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لها. ويعني هذا أن من الواجب إيلاء الأولوية لحقوق الطفل في ميزانية الدولة، وهي تلزم الدول بتعبئة الموارد المتاحة واستخدامها استخداماً فعالاً لخدمة مصالح الطفل الفضلى. غير أنه لا ينبغي اعتبار الأطفال مجرد مستفيدين من تدابير الدولة وبرامجها. بل ينبغي أيضاً تمكينهم من أن يصبحوا مشاركين نشيطين في صوغ العمليات السياساتية وتلك المتعلقة بالميزانية. ويستلزم ذلك توخي العلانية والشفافية والمساءلة في تلك العمليات، وتقديم معلومات كافية بطريقة ملائمة للطفل.‬ واختتم قائلاً إن حماية حقوق الطفل وإعمالها في الممارسة العملية يزيدان إلى أقصى حد قدرةَ أطفال اليوم على بناء مستقبل أكثر إشراقاً.‬

7- وعرضت منظمة خطة السويد شريط فيديو، نيابةً عن أعضاء الفريق العامل المعني بالاستثمار في الطفل في منظمة ربط حقوق الطفل، وهي منظمة غير حكومية، وعن شركائه المحليين. وقدّم الفيديو المعنون "استثْمِروا فينا: آراء الأطفال في الميزنة لخدمة حقوقهم" لمحة سريعة عن آراء أبداها الأطفال وتوصيات قدّموها في إطار عملية تشاور شارك فيها أكثر من ألفي طفل من أكثر من 70 بلداً عُقدت في الفترة ما بين تموز/يوليه 2014 وشباط/فبراير 2015. ودعا شريط الفيديو الحكومات إلى التحلي بمزيد من المساءلة والشفافية وإلى مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة. وقال الأطفال إنه ينبغي للحكومات أن تضع خططاً جيدة وأن تنفق في المجالات التي تكون فيها الحاجة إلى المال أمس، على أن الأهم من ذلك هو أنه ينبغي لها أن تستمع إلى آراء الأطفال. وينبغي تدريب الموظفين العموميين على كيفية التشاور مع الأطفال وإجراء مشاورات منتظمة مع الأطفال بأسلوب يلائم الطفل. وينبغي أن تكون الوثائق بسيطة ومترجَمة إلى اللغة التي يستطيع جميع الأطفال المشاركين فهمَها. وأكد الأطفال أن من شأن الاستماع إلى الأطفال أن يساعد في وضع ميزانيات أفضل وأكثر إنصافاً.

8- وقال الممثل الدائم لأوروغواي، ريكاردو غونزاليس آريناس، الذي أدار المناقشة، إنه ليس من المفارقة في شيء، وإنما هو الواقع الأليم، أن الأطفال يمثّلون المستقبل وفي الوقت نفسه يشكّلون أحد أهم شواغل الحاضر. وهم الأمل في عالم أفضل، وهم أيضاً أضعف فئة في المجتمع. والاستثمار في حقوق الطفل يرسي أسس مجتمع عادل واقتصاد أقوى وعالم خال من الفقر، وهو أيضاً أحد العناصر الأساسية لضمان عالم خال من الحروب ومجتمع أكثر تسامحاً وتضامناً. والاستثمار في الطفل، من حيث هو، ليس واجباً قانونياً فحسب وإنها هو واجب أخلاقي أيضاً.

9- وقال أحد أعضاء فريق النقاش، بوب موشابايوا، وهو مدير قسم الاستثمار في الطفل في منظمة التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، إن للطفل طائفة واسعة من الحقوق من حيث المبدأ، ولكن القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الطفل ستظل وعوداً جوفاء ما لم تخصِّص لها الدول موارد كافية من ميزانياتها. وأضاف أن الإنفاق العام أكثر السبل استدامة التي يمكن بها تقديم خدمات إلى الأطفال وإعمال حقوقهم، وأن عدم الاستثمار في الطفل بقدر كاف ومنصف وفعال هو أكبر عائق أمام إعمال حقوق الطفل.

10- وتتألف عملية الاستثمار في حقوق الطفل من أربعة عناصر مترابطة ومتعاضدة، بالغة الأهمية. أولاً، ينبغي للدول، بصرف النظر عن ظروفها الاقتصادية، أن تتخذ التدابير اللازمة لحشد ما يكفي من الموارد العامة للاستثمار في الطفل، بوسائل منها بالأخص فرض ضرائب تصاعدية. ثانياً، ينبغي للدول أن تحرص على توفير موارد كافية وتوزيعها توزيعاً منصفاً على الصعيدين الوطني ودون الوطني من خلال عملية ميزنة قائمة على حقوق الطفل، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية الأربعة التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل. ومن الضروري، في ذاك الصدد، توفُّر بيانات حديثة وشاملة ومصنَّفة للاستنارة بها في التخطيط للموارد وتخصيصها وإنفاقها. ثالثاً، تجب الاستفادة من الموارد المخصصة استفادة فعالة. وهذا يستلزم من الدولة أن تمنع أوجه القصور والفساد والتسرب بأن تضمن علانية نظم الإدارة المالية العامة وشمولها والمساءلة فيها. رابعاً، مشاركةُ الأطفال في عملية الميزنة والعمليات المالية أمرٌ حيوي. وينبغي للدول أن تهيئ للأطفال وممثليهم فرصاً رسمية للمشاركة الهادفة في الميزنة العامة ومحاسبة المسؤولين.

11- وشدّد العضو في لجنة حقوق الطفل، خورخي كاردونا، على أنه لا يمكن ضمان حقوق الإنسان، وحقوق الطفل على وجه الخصوص، بدون أي تكلفة، وعلى أن من الضروري الاستثمار لتفعيلها. وأبرز حقيقة أن المادة 4 من اتفاقية حقوق الطفل تميز بين قاعدة عامة تقضي باعتماد جميع التدابير الملائمة لتفعيل الحقوق، وقاعدة تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يجب اعتماد تدابير بشأنها في حدود الموارد المتاحة في إطار التعاون الدولي. ويعني ذلك أنه يتعيّن على الدولة، إذا لم تنفذ تلك الحقوق بالكامل، أن تبرهن على أنها تستخدم جميع الموارد المتوفرة لديها لتنفيذها. وفي جميع الظروف، يجب عليها أن تكفل المضمونَ الأساسي للحقوق، وألاّ تدخر جهداً لا على المستوى الوطني ولا الدولي في سبيل الحصول على الموارد الكافية لتنفيذها تدريجياً تنفيذاً تاماً. ويتطلّب مفهوم التدرج أيضاً تطبيق مبدأ عدم التراجع حتى في الأزمات الاقتصادية أو غيرها من الأزمات.

12- وتُلزم الاتفاقية الدول باعتماد نهج قائم على حقوق الطفل في وضع ميزانية الدولة وفي جميع مراحل دورة الميزانية. وتم تحديد حقوق الطفل هدفاً يتعين تحقيقه في إعداد الميزانية وإقرارها وتنفيذها وتقييمها ورصدها. وعند إعداد الميزانية، يجب أن تتوفر لدى الحكومة بيانات كاملة ومصنفة بشأن حالة الطفل داخل ولايتها القضائية، ويجب الاستناد إلى تلك البيانات في وضع أي مقترحات في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الحكومة قد اضطلعت بتقييم الآثار المترتبة على تدابير الميزانية، فضلاً عن آثار الميزانيات السابقة. ويجب حشد موارد كافية للاستثمار في الطفل كما يجب أن تكون الموارد المستخدَمة مستدامة على مر الزمن، وألاّ تجلب معها عبء مديونية باهظ يثقل كاهل الأجيال المقبلة. ويجب أن تكون الطريقة التي تُجمع بها الأموال عادلة وتدريجية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالات الضعف. وعند إقرار الميزانية، يجب أن يحظى الإنفاق على الطفل بالأولوية. ولوضع ميزانية عادلة وشاملة، يجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يوجدون في حالات ضعف، كما يجب تقييم آثار الميزانية ككل على حقوق الطفل. ويجب استخدام الموارد المخصصة بفعالية وينبغي نشر معلومات عن النفقات. كما ينبغي أن تنشئ الحكومات آليات للرصد والمساءلة العامة تشمل مراجعة الحسابات. وينبغي ألا تقتصر مراجعة الحسابات على ضمان إنفاق الأموال بالشكل المناسب فحسب، بل ضمان إنفاقها فعلياً على تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

13- وقالت مديرة قسم التدريب الدولي في منظمة شراكة الميزانية الدولية، شميلة قاسم، إنه لا شك أن في العالم ما يكفي من الموارد للاستثمار في الطفل ولإعمال حقوقه. وعلى الصعيد العالمي، تتزايد الأدلة على أنه عندما تُشرَك مختلف الجهات المعنية، بما فيها الأطفال، في عملية صنع القرار، فإن الأرجح أن يكون إنفاق الأموال العامة أكثر إنصافاً وكفاءة وفعالية. ويتمثل الشرط الأول لتحقيق ذلك في ضمان الوصول إلى المعلومات وإتاحة فرص المشاركة؛ فعندما تتوفر للناس العاديين المعلومات والمهارات وفرص المشاركة، يمكن أن يعزز انخراطهم في عمليات الميزنة الحكومية تحسين الحوكمة والتخفيف من الفقر إلى حد كبير. ووجدت منظمة شراكة الميزانية الدولية في دراسة أجرتها في عام 2012 أن أكثر من 70 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية لم تستوف المعايير الأساسية للشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالميزانية. وكثيراً ما يتفاقم الوضع بسبب ضعف الإشراف على أنماط الإنفاق وضآلة الفرصة المتاحة لمشاركة عموم الناس.

14- وفيما يتعلق بالتوصيات، ينبغي، أولاً، أن تضع الدول سياسات وعمليات ومؤسسات ونُظماً تدعم شفافية الميزانية على نحو يكفل اتسام المخصصات والإنفاق في إعمال حقوق الطفل بالإنصاف والكفاءة والفعالية. ثانياً، ينبغي تشجيع الدول على تقديم معلومات وضمان اطّلاع المواطنين على تفاصيل عمليات التخطيط والتخصيص والإنفاق الخاصة بجميع البرامج التي تمس حقوق الطفل. ثالثاً، يجب على الدول أن تنشئ وتدعم بيئات للتعلُّم حتى يتمكن المواطنون، بمن فيهم الأطفال، من المشاركة المجدية في وضع الميزانية. رابعاً، ينبغي أن تستحدث الهيئات التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات منصباً يضطلع من يشغله بمسؤولية إدارة المشاركة العامة في السياسة المالية، وخاصة مشاركة الأطفال. خامساً، يجب أن تعرض الدول الأسباب التي تكمن وراء اتخاذ أي تدابير تراجعية فيما يتعلق بمخصصات الميزانية ونفقاتها التي تؤثر على الاستثمار في الطفل وتمس حقوقه. وأخيراً، يجب أن تحظى جميع التغييرات التي تُجرى على الميزانيات والإنفاق بموافقة الهيئة التشريعية وأن تتقيد بالقانون وأن يتاح للجمهور الاطلاع عليها.

15- وقال رئيس شعبة المالية والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن من المسلّمات اعتبارُ المالية العامة أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف الحد من الفقر. ولكفالة حقوق الطفل، من الضروري اعتماد منظور يراعي مصالح الطفل عند اتخاذ القرارات المالية العامة التي هي أداة بالغة الأهمية للحد من التفاوتات في تمتع الأطفال بنتائج إعمال حقوق الطفل من طرف إلى آخر من الطيف الاجتماعي والاقتصادي. وللاستثمار الفعال في الطفل، لا بد من إنتاج معلومات تركّز على الطفل يُستند إليها في وضع الميزانية. وبدون معلومات عن مدخلات المالية العامة، يصعب تقييم كفاية وكفاءة الجهود التي تبذلها الحكومات لإعمال حقوق الطفل، فتتعذّر معرفة الإجراءات التصحيحية. ولا غنى عن توفر المعلومات لتنفيذ المساءلة. ولضمان حقوق الطفل، لا بد من نُظم إدارة تتيح للأطفال والمدافعين عنهم معلومات عن الميزانية تكون مفهومة ويمكن اتخاذ إجراءات بناءً عليها بحيث يمكنهم استخدام تلك المعلومات للتأثير في صنع القرارات الخاصة بالميزانية ولمساءلة الحكومات.

16- وقد وجدت دراسة استقصائية أجرتها اليونيسيف حديثاً أن نوعية التقارير المتعلقة بمخصصات الميزانية و/أو الإنفاق على حقوق الطفل في ثلثي البلدان المستعرضة، غير مقبولة. ومع ذلك، ثمة ما يدل على أن نوعية الإبلاغ على العموم آخذة في التحسن بمرور الوقت، وأن عدداً متزايداً من البلدان يبذل جهوداً مدروسة لقياس الإنفاق على حقوق الطفل ورصده والإبلاغ عنه بشكل أفضل، مع إيراد معلومات مصنفة على النحو المناسب حسب الفئة العمرية والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية. وبإنشاء حيّز بعينه، ضمن نظم رصد الميزانية العامة ونُظم إدارة المعلومات المتعلقة بها، خاص بالإنفاق على حقوق الطفل، يُمكن دعم الالتزامات السياسية بإعمال حقوق الطفل فتصبح أكثر فعالية في ما تخلفه من آثار. وينبغي أن تبدأ الحكومات في بذل الجهود أو أن تسرّع الجهود الجارية وتضاعفها لتحسين الإبلاغ عن الحصة من الميزانية المخصصة للطفل وإعطاء لمحة عنها وعن الإنفاق الرامي في المقام الأول إلى تحسين حالة حقوق الطفل والإنفاق الذي خلّف أثراً بالنسبة للأطفال كمجموعة.

١٧- وأثناء المناقشة الصباحية، تناول الكلمة ممثلو الدول والمنظمات الإقليمية التالية: الاتحاد الأوروبي، والنرويج بالنيابة عن مجموعة بلدان الشمال الأوروبي، والبحرين باسم مجموعة الدول العربية، وكرواتيا (في بيان مشترك مع النمسا وسلوفينيا)، وكندا بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الروسي٬ والأرجنتين٬ وإسبانيا٬ وإستونيا٬ وإسرائيل٬ وألبانيا٬ وألمانيا٬ وباراغواي٬ وباكستان٬ والبحرين٬ والبرازيل٬ والبرتغال٬ وبنغلاديش٬ وبولندا٬ وتايلند٬ وتركيا٬ وتوغو٬ وجمهورية كوريا٬ وسري لانكا٬ وسلوفاكيا٬ وسنغافورة٬ وسويسرا٬ وشيلي٬ والصين٬ وفرنسا٬ والكويت٬ وليختنشتاين٬ والمغرب٬ والمكسيك٬ والمملكة العربية السعودية٬ ونيبال٬ ونيكاراغوا٬ والهند٬ والولايات المتحدة الأمريكية

18- وتناول الكلمة أيضاً برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، والمنظمات غير الحكومية التالية: لخطة الدولية، ومجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل، والمنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وميوشيكاي (مؤسسة أريغاتو)، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة.

 1- أهمية الاستثمار في الطفل

١٩- خلال المناقشة، أعربت الوفود عن تأييدها تقرير المفوض السامي عن الاستثمار في الطفل (A/HRC/28/33)، وشددت على أن هذا الاستثمار إنما يؤسس لمجتمع عادل واقتصاد قوي وعالم خال من الفقر. وأقر المندوبون بأن اتفاقية حقوق الطفل قد ألهمت تغييرات في القوانين والمؤسسات والسياسات، غير أن عدم كفاية الإنفاق العام من أهم العقبات التي تحول دون إعمال حقوق الطفل بالكامل. وسلم المندوبون بأن الإعمال التام يكلف مالاً وبأن القوانين والسياسات المتعلقة بالطفل ستبقى حبراً على ورق ما لم تصحبها تعبئة الموارد العامة وتخصيصها وإنفاقها على نحو يراعي احتياجات الطفل ويتسم بالإنصاف والاستدامة.

20- وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي أن تكون مصالح الطفل الفضلى من أهم الاعتبارات في القرارات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية، وأنه ينبغي تقييم جميع السياسات المالية والميزنة والإنفاق تقييماً يستند إلى حقوق الطفل. وينبغي إشهار الاعتمادات المخصصة للطفل لتمكين مَن هم داخل الحكومة وخارجها من معرفة كمِّ الاعتمادات الذي يذهب للطفل، ولضمان تخصيص حصة عادلة منها للطفل. ولا بد، في هذا الصدد، من تعزيز الإدارة العامة وضمان المساءلة عن الموارد، ولا بد كذلك من تحقيق الشفافية في الميزانية.

21- وتم الإقرار بثبوت أن أنجحَ استراتيجيات التصدي لفقر الأطفال في معظمها هي تلك التي ترتكز على سياسات تزيد رفاه جميع الأطفال، وتطبَّق على نحو يراعي المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى مكافحة التمييز أياً كان سببه. ويتطلب إعمال الحقوق دون تمييز التزاماً سياسياً بالميزنة العادلة، مع إيلاء الأولوية للأطفال الأشد حرماناً واستبعاداً. وفي ذلك الشأن، أكدت الدول أن هناك حاجة إلى تقديم بيانات شاملة ومصنّفة يُستنار بها في اتخاذ قرارات التخطيط والميزنة. وعلاوة على ذلك، ولأغراض تقييم ما إذا كان الاستثمار في الطفل كافياً وما إذا كانت البرامج قد اتسمت بالفعالية والكفاءة، اقتُرح أن تستحدث الدول مؤشرات قائمة على حقوق الطفل لقياس الرفاه على الصعيد المحلي والإقليمي وعلى مستوى الدولة كلها. فمن شأن ذلك أن يمكّن الحكومات من تحديد مواطن القوة والمجالات التي تستلزم تحسين رفاه الطفل والتخطيط للتدخلات المستقبلية.

22- وسلط العديد من الوفود الضوء على الفساد، بجميع أشكاله ودرجاته، باعتباره مشكلة. ولاحظت الدول أن من الضروري إنفاق الموارد بحكمة؛ ولا يمكن تحقيق الاستثمار بفعالية في الطفل بمجرد زيادةٍ في الموارد، حيث يجب على الدول أيضاً أن تحسن نوعية الإنفاق العام من خلال كفاءة التدبير وكبح الفساد. ولتحقيق ذلك، لا بد من عمليات إجراء الحوار وتحقيق الشفافية.

23- ودعت عدة دول أيضاً إلى تعزيز التعاون الدولي، وقالت إنه لا يمكن الفصل بين الالتزام بالاستثمار في حقوق الطفل وبين العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية التي أثرت سلبياً على إمكانيات الدول المالية وقدرتها على تعبئة الموارد. وأضافت، في ذاك الصدد، أن ثمة حاجة ماسة إلى شراكة عالمية قوية لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، ولتعزيز التعاون الدولي بواسطة هياكل حوكمة عالمية تتحلى بالشفافية وتخضع للمساءلة. ولاحظت الدول أن التنمية يجب أن تكون مسؤولية تشترك في تحمُّلها كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبيّنت الحاجة إلى شراكات والتزامات عالمية دائمة وثابتة. ودعت إلى توفير المساعدة التقنية والمالية، فضلاً عن إفساح حيّز سياساتي يتيح السعي إلى تحقيق نمو مستمر وشامل.

 ٢- مشاركة الأطفال في عمليات الميزانية‬

24- تبيّن أن مشاركة الأطفال في عمليات الميزانية مسألة أساسية بالنسبة للاستثمار الفعال في الطفل. ولاحظ المندوبون أنه ينبغي أن يتعاون الأطفال والمجتمع المدني والحكومات على إيجاد حلول من أجل تحسين الميزانيات والإنفاق. ولوحظ أن المبادرات الرامية إلى إشراك الأطفال في الميزنة، لا سيما على المستويات المحلية، قد أدت إلى تحولات هامة في الميزانية تخدم حقوقهم. وعليه، ينبغي أن يشارك الأطفال في جميع مراحل دورة الميزانية مشاركةً مجدية وجامعة وتعاونية وممكِّنة. ولإنجاز ذلك بفعالية، يجب أن تكون عملية الميزنة علنية وشفافة يمكن الاطّلاع عليها بسهولة وخاضعة للمساءلة. ويجب أن توفِّر الدول للطفل معلومات يمكنه استيعابها وفرصاً للمشاركة تتلاءم مع قدراته الآخذة في التطور.

 ٣- الاستثمار في الطفل في أوقات التقشف

25- وسلّط العديد من الدول الضوء على التحديات الكبيرة التي تفرضها الأزمة الاقتصادية والصعوبات التي تسبّبت فيها للأطفال بوجه خاص. وأشار بعض الدول إلى أن تدابير التقشف قد أضرّت بالأطفال أكثر من غيرهم، وهم بالتالي أكثر عرضة لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي من بقية السكان. وتم التأكيد على واقع أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن الاستثمار في الطفل، وأنه، بغض النظر عن وضع الدخل، تحتاج الحكومات إلى تعبئة موارد محلية كافية لإعمال حقوق الطفل.

 ٤- موقع الأطفال من خطة التنمية لما بعد عام 2015

٢٦- شدد عدد كبير من الدول على أهمية إدراج حقوق الطفل في خطة التنمية لما بعد عام 2015، داعين إلى جعل مصالح الطفل الفضلى محوريةً في تصميم تلك الخطة وتنفيذها ورصدها ومتابعتها. وقال إنه لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون الحديث عن الطفل. ولاحظ المندوبون أن إعمال حقوق الطفل إعمالاً تاماً وشاملاً لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنمية المستدامة والعادلة والشاملة للجميع، التي ينبغي أن تكون جزءاً من إطار أعم من السياسات يشتمل على مكافحة اللامساواة الاجتماعية والفقر.

 جيم- تدابير التصدي والملاحظات الختامية

٢٧- شدد السيد موشابايوا، في ردوده على المناقشة والملاحظات الختامية، على أهمية معالجة مسألة اللامساواة من خلال السياسة المالية؛ إذ ينبغي وضع الميزانيات على نحو يجعلها تكفل إتاحة الفرص لجميع الأطفال لإعمال حقوقهم إعمالاً تاماً ولا ينبغي استثناء أي طفل. وعندما تواجه الدول محنة اقتصادية، فإنها تتحمل المسؤولية عن النهوض بقضايا الطفل وعن حماية وصون الإنفاق على القطاعات الاجتماعية البالغة الأهمية تجنباً للتراجع. وبيّن الحاجة إلى اتّباع نهج قائم على الحقوق في الميزنة، مع التركيز على النتائج؛ وقال إنه يجب أن تكون هناك صلة قوية بين التخطيط والميزنة، على نحو يكفل ترجمة الالتزامات السياساتية إلى نتائج إيجابية لصالح الطفل. ويجب على الدول أن تقدّم وثائق تعرض الرؤية الوطنية والسياسات القطاعية المراعية للطفل مع تبيان كلفة تنفيذها ومنحها ما يكفي من الاعتبار في الميزانيات الحكومية. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى سياسات مُحْكمة بشأن المشتريات والمحاسبة وتدابير الاستثمار، فضلاً عن المساءلة المالية.

28- وشدّد السيد كاردونا على أهمية البيانات المصنّفة بالنسبة لإعمال حقوق الطفل. وحث الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية وتحديد المعايير ووضع المؤشرات التي تسهم في إرساء الممارسات الفضلى، كما حثها على مساعدة الدول على استثمارٍ أفضل في حقوق الطفل. وأكد أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين الدول وفيما بينها وبين الهيئات الدولية من أجل كفالة حقوق الطفل.

29- وقالت السيدة قاسم إن الدول قد أنتجت بالفعل الكثير من المعلومات فيما يتعلق بالميزانيات، ولكن يجب عليها الآن أن تفرج عن تلك المعلومات كي يطّلع عليها الجمهور. واقترحت أنه ينبغي للحكومات أن تصدر تقارير سنوية ونصف سنوية وفي نهاية كل سنة حتى يتسنى رصد الإنفاق باستمرار. وينبغي أن توضع ميزانيات المواطنين على نحو يبيّن مخصصات الميزانية وأهداف توفير الخدمات على نحو يجعلها سهلة المنال والاستخدام.

30- وقالت السيدة تشاي إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل هادف وفعال من حيث التكلفة يقتضي إدراج أجندة حقوق الطفل في جميع المناقشات. وأشارت إلى أن لدى الدول بالفعل عدد من الصكوك التي يمكن استخدامها لتقييم أثر السياسات والإنفاق العام، ولكنها ربما تحتاج إلى تعزيز. وبالمثل، ربما يكون من الضروري تعزيز قدرة البرلمانات على ممارسة مهامها في استعراض الميزانيات والإنفاق، وربما يكون من الضروري أيضاً الاستفادة بثبات أكثر من استعراضات النفقات العامة مع زيادة التركيز على الطفل. وينبغي أيضاً الإكثار من استخدام وكالات عليا لمراجعة الحسابات لكي تدقق في الحسابات. وفي الختام، دعت السيدة تشاي إلى إعطاء وزن أكبر لأصوات الأطفال والمواطنين بغية ضمان حُسن الإنفاق على حقوق الطفل.

 ثالثاً- حلقة النقاش بعد الظهر

 ألف- الملاحظات التمهيدية وبيانات أعضاء فريق النقاش

31- تم في حلقة النقاش المعقودة بعد الظهر التركيز على تطبيق نهج قائم على الحقوق في الاستثمار في الطفل وتعزيز المساءلة، وعلى أمثلة ملموسة على الاستراتيجيات والممارسات الجيدة. وأدار النقاش الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بيتر سورنسن، وألقى البيانات الافتتاحية نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، نيابةً عن الرئيس، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام 2015. وقدم عرضاً كلٌّ من المستشارة العالمية لشؤون المواطنة والحوكمة في منظمة الخطة الدولية؛ ومدير برنامج الماجستير في شعبة إدارة الاستثمار الاجتماعي، جامعة المحيط الهادئ، وهو المدير التنفيذي لاتحاد جامعات بيرو؛ والرئيس المنتخب للشبكة الأوروبية لأمناء مظالم الطفل وأمين مظالم الطفل في هولندا؛ ورئيس مرصد الطفل الأفريقي في المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل.

32- وسلّمت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام 2015، في بيانها الافتتاحي، بالحاجة إلى خطة تنمية شاملة ومتكاملة تتجاوز القضايا الاجتماعية لتشمل المجتمعات السلمية وسيادة القانون والازدهار الاقتصادي وضمان حماية حقوق الطفل. وأشارت إلى أن مسائل من قبيل تغير المناخ والحوكمة والسلام والأمن والتنمية كلٌّ مترابط ولا يمكن فصل أي منها عن حقوق الطفل. وشددت على أن من صميم التنمية المستدامة أن يعيش الأطفال في بيئة آمنة وأن يتمتعوا بصحة سليمة ويحصلوا على تغذية جيدة، ويتعيّن أن تتناول خطة التنمية لما بعد عام 2015 هذا الأمر. فالعلاقة بين الطفل والتنمية المستدامة كالبنيان المرصوص؛ حيث إن التنمية المستدامة تشكل الركيزة التي تقوم عليها حقوق الطفل، كما أن حقوق الطفل ورفاهه هما الركيزة التي تقوم عليها التنمية الدائمة والمنصفة.

33- وأي أهداف أو غايات مذكورة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 يجب أن تفعَّل على الصعيد القُطري وأن تتضمّن استراتيجية مالية متكاملة. ويجب أن تكون الميزانيات المرصودة لتحقيق تلك الأهداف مستدامة وأن تكون الأولوية فيها لحقوق الطفل. ويجب تحقيق الأهداف بتعاضد مختلف القطاعات؛ وعلى الدول أن تتجاوز التجزؤ والتنافس فيما بين القطاعات، وأن تعتبر التنمية مسألة متعددة الأبعاد ومتكاملة.

34- وقدمت ستيفاني كونراد، المستشارة العالمية لشؤون المواطنة والحوكمة في منظمة الخطة الدولية، أمثلة على الحالات التي شارك فيها الأطفال بالفعل في عمليات الميزنة وثبت أنها كانت ناجحة جداً. ففي ريسيفي، بالبرازيل، قدّم الأطفال من أكثر من مائتي مدرسة مساهمات سنوية أُخذت بعين الاعتبار في وضع ميزانيات المدينة. ونتيجة لذلك، وخلال عقد من الزمن، كانت ريسيفي قد حوّلت وجهة أكثر من 300 مليون دولار من النفقات العامة بناءً على آراء المواطنين. وفي ميونيخ، بألمانيا، شغل أطفال مناصب أعضاء في مجالس المقاطعات الحضرية وشاركوا الكبار في اتخاذ قرارات بشأن الاستثمارات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة في المدينة؛ وخصصت المدينة أيضاً بنوداً بعينها من الميزانية للمساعدة في تنفيذ المسائل ذات الأولوية التي أثارها الأطفال وفي إطلاقها. وفي أوباتيا، بكرواتيا، اتخذ الأطفال القرار بشأن الميزانية التي تخصصها المدينة لمجلس الطفل وقدموا توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي بها لمجلس المدينة المؤلَّف من أشخاص كبار أن ينفق أمواله.

35- وخاضت منظمات المجتمع المدني بدورها تجربة العمل مع أطفال في عمليات الميزنة. ودعم فرع منظمة الخطة الدولية في غانا الأطفال والشباب على مستوى المقاطعات ودرّبهم على كيفية تحليل الميزانيات ورصد النفقات. فقارنوا ما بين خطط الميزانية المحلية والاحتياجات ذات الأولوية التي حددها السكان الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية. وفي الاجتماعات مع سلطات المقاطعات المحلية، أطلعوا السلطات على النتائج التي توصلوا إليها وأجروا مفاوضات شاقة من أجل تحسين مخصصات الميزانية. وفي كينيا، دعمت منظمة الخطة الدولية أحد الاتحادات المحلية المعنية بالشباب والحوكمة من أجل إقناع أعضاء المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين ببحث الكيفية التي يتم بها إنفاق أموال الحكومة غير المركزية في المقاطعة. وتم تدريب الشباب والكبار وقيَّموا فعالية المدارس والمراكز الصحية وخدمات المياه من حيث تكلفتها، كما قيّموا نوعيتها. وناقش الشباب نتائج التقييم مع ممثلي الحكومة المحلية وعُقدت جلسات عامة بعد ذلك بغرض الاتفاق على تدابير لمعالجة أوجه القصور.

36- وثمة مبادئ أساسية ثلاثة لضمان مشاركة الأطفال مشاركة فعالة. أولها، يجب أن تكون المشاركة هادفة وعملية ومتلائمة مع قدرات الطفل الآخذة في التطور. ثانيها، يجب أن تكون المشاركة شاملة للجميع مع إتاحة الفرصة لأشد الأطفال ضعفاً كي يدلوا بآرائهم. ثالثها، كلما كانت المشاركة قائمة على التعاون، كلما كانت أنجح؛ وقد ثبت أن المبادرات التي تعاون فيها الشباب والمسؤولون الحكوميون حقّقت نتائج أسرع وأكثر استدامة.

37- وبيّن إنريكي فاسكيز، مدير برنامج الماجستير في شعبة إدارة الاستثمار الاجتماعي بجامعة المحيط الهادئ والمدير التنفيذي لاتحاد جامعات بيرو، أهم التحديات التي تعترض الاستثمار في الطفل. وأشار إلى الحاجة إلى الرفع من مكانة الطفل وإبرازه. إذ يجب أن يكون للأطفال الذين يعيشون في الفقر أو في المناطق الريفية والأطفال من مجموعات الأقليات الإثنية ظهور في الإحصاءات الرسمية. وما لم تتوفر بيانات مصنّفة، يستحيل قياس أثر الإنفاق الاجتماعي على الطفل، كما يتعذّر على الدول أن تعرِف بالتحديد حجم الأموال اللازمة لإعمال حقوق الطفل على نحو تام. ولا بد من حماية الميزانيات المخصصة للطفل، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية والتقشف. ومن المهم كذلك حشد الموارد لتفعيل حقوق الطفل. ففي حالات الاضطراب المالي، يكون من الأهمية بمكان أن تحسّن الحكومات سياساتها الضريبية والمالية كي توفّر الأموال اللازمة لإعمال حقوق الطفل.

38- ومن المهم أن يشارك الأطفال في تحديد أولويات الميزانية. وقد حدث هذا بالفعل في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ولكن ثمة حاجة إلى إفساح مزيد من المجال للمشاركة على الصعيد المحلي. ويتعيّن على الدول أن تكفل تمكين الأطفال من الاستفادة من مجالات المشاركة للتأثير على تخصيص الميزانية ورصدها على نحو سليم. وهناك حاجة حقيقية إلى وضع ميزانيات قائمة على النتائج. ويجب أن تكون ثمة صلات واضحة بين الأهداف المراد تحقيقها والسياسات المتبعة في ذلك والاستثمار اللازم له.

39- وأشار مارك دولائيرت، الرئيس المنتخب للشبكة الأوروبية لأمناء مظالم الطفل وأمين مظالم الطفل في هولندا، إلى الأثر الخطير الذي تخلّفه الأزمات الاقتصادية على إعمال حقوق الطفل في أوروبا حيث تنفَّذ تدابير تقشف مشتركة بعد الأزمات تشتمل على تخفيضاتٍ تطال الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. وقد أثرت تخفيضات الإنفاق الاجتماعي بشدة لا محالة على الأطفال ولا سيما منهم أولئك الذين يعتمدون على البرامج والخدمات الاجتماعية. وقال إن عدم توفُّر الموارد ليس عذراً لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية، كما أنه لا يبرر التمييز أو الفشل في ضمان أن يتمتع مختلِف فئات الأطفال والشباب بالمساواة في الحقوق.

40- وينبغي للدول أن تضع ميزانيات الطفل، وهو أمر يستتبع تحديد الموارد المخصصة للأطفال في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية وتحليلها بغية إعطاء الأولوية لاحتياجات الطفل وحقوقه ومصالحه الفضلى. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز استراتيجية مجلس أوروبا لحقوق الطفل على فقر الأطفال والآثار المستمرة للأزمات، وهو الأمر الذي ينبغي التركيز عليه كذلك في ما سيوضع من أجندات تخلُف أجندة الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل. وينبغي لجميع الدول الأوروبية أن تعد وتعتمد خطةً لاستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي اللذين يعاني منهما الأطفال، وينبغي أن يكون لتلك الخطة جدول زمني وأهداف قابلة للقياس وأن تستند إلى بيانات مصنفة وموثوقة عن الأطفال وأن تكون لها آلية للتنفيذ والرصد.

41- وقال يهوالاشيت ميكونن، رئيس مرصد الطفل الأفريقي في المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل، إن أفريقيا قد حققت إنجازات جديرة بالثناء في مجال حقوق الطفل حيث تبيِّن دراسة حديثة التزاماً متزايداً بإعمال حقوق الطفل وأداءً أفضل من جانب الحكومات الأفريقية في هذا الشأن. وقد أتت هذه التطورات الإيجابية أُكلها وحدث انخفاض ملحوظ، أقل من أي وقت مضى، في معدل وفيات الأطفال في أفريقيا وتحسنت فرص الأطفال في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتغذية ومياه الشرب النظيفة. ومع ذلك، لا تزال تعترض ملايين الأطفال في أفريقيا تحديات عديدة يومياً. فالاستثمار في الطفل ليس على قدر الحرمان الهائل الذي يعانيه الأطفال في المنطقة الأفريقية، لا سيما من أكثر الفئات ضعفاً.

42- فالاستثمار في الطفل اليوم يعني تحقيق التنمية المستدامة غداً. بيد أن ذلك لن يتحقق دون الاستثمار في نماء الطفل البدني والإدراكي من خلال البرامج المتكاملة التي تحسّن حالة الأطفال الغذائية، وتكفل حصولهم على خدمات الإنماء منذ الطفولة المبكرة، وتوفّر لهم الحماية الكافية من الأذى والاستغلال. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في الطفل اليوم يعني تحقيق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية غداً. غير أن ذلك لن يحدث مالم يتم الاستثمار بالقدر الكافي في النظم والآليات الوظيفية التي تكفل مشاركة الأطفال في صنع القرارات التي تمسهم في جميع مراحل نموهم وتطورهم وتمشياً مع قدراتهم الآخذة في التطور.

43- خلال حلقة النقاش المعقودة بعد الظهر، تناول الكلمة ممثلو الدول التالية: إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أستراليا٬ وإندونيسيا٬ وأنغولا٬ والبحرين٬ وبلغاريا٬ والجبل الأسود٬ والجزائر٬ والسودان٬ وسيراليون٬ وغانا٬ وقطر٬ وكازاخستان٬ وكوبا٬ وكولومبيا٬ وماليزيا٬ ومصر٬ وملديف٬ وموناكو. وتناول الكلمة أيضاً ممثلو التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومنظمة ريدلاميك (Redlamyc)، ومؤسسة السلام، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والمنظمة الدولية للدفاع عن الطفل، ورابطة زودفيند لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، والمؤتمر اليهودي العالمي، والمجلس العالمي للبيئة والموارد، ومنظمة مدافعون عن حقوق الإنسان، ومنظمة دريبافي (Drepavie).

44- وأثناء جلسة التحاور، لاحظت الدول مرة أخرى أن الاستثمار، فضلاً عن كونه التزاماً قانونياً، يجلُب معه فوائد اقتصادية واجتماعية للأجيال الحاضرة والمقبلة. إلاّ أنه يجب الاستثمار في الطفل لأن ذلك من حقه، بصرف النظر عما يدرّه من مكاسب. وعلى الرغم من الإقرار بأن الدول يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاستثمار في الطفل، تم أيضاً إبراز دور القطاع الخاص والمؤسسات التجارية في التصرف بمسؤولية وتعزيز حقوق الطفل وحمايتها أيضاً. وأشارت الدول، على وجه الخصوص، إلى الحاجة إلى تحالفات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير المشاريع التي ستخلّف أثراً كبيراً على الصعيدين الوطني والإقليمي. وذُكر أيضاً دور المجتمع المدني، لا سيما فيما يخص رصد السياسات وتعزيز مشاركة الأطفال في عمليات الميزنة وتمكينهم منها.

45- وشدّد المندوبون على وجوب حماية الاستثمار الاجتماعي وإعطائه الأولوية، حتى وإن كان البلد يواجه أزمة اقتصادية. ولا ينبغي اتخاذ أي تدابير تراجعية دون مسوِّغ. وتمت الإشارة أيضاً إلى أهمية تقييم أثر السياسات ومخصصات الميزانية وإلى أهمية متابعة الميزانية العامة التي تخصَّص للطفل متابعةً تقوم على الحقوق. وبيّن العديد من الدول ما يتبعه من سياسات إزاء صحة الطفل وتعليمه وتوفير الحماية الاجتماعية له، إلاّ أنه تم التسليم أيضاً بأنه لا يمكن حصر الاستثمار في الطفل في القطاعات التي تركّز على الأطفال تقليدياً، بل يجب أن يشمل جميع المجالات.

46- وأعربت دول عديدة عن قلقها من أن فوائد التنمية لا تبلُغ أضعف الفئات. وفي هذا الصدد، أُشير إلى عدم جمع البيانات باعتباره يشكّل صعوبة رئيسية في تحديد المجالات المختلفة التي لا تلبَّى فيها احتياجات الطفل، وتم الإقرار بأنه لا غنى عن التحسين في ذلك المجال. وأوصى المندوبون بأن تكفل الحكومات على نحو شامل عمليات تخطيط الميزانية وتخصيصها وإنفاقها تعطى فيها الأولوية للاستثمارات التي تعود بالنفع على الأُسر الأقل دخلاً وعلى أطفالها.

 ١- العقبات التي تحول دون الاستثمار الفعال في الطفل

47- ناقش العديد من الدول العراقيل التي من المحتمل أن تعيق الاستثمار الفعال في الطفل. وسلطت الدول الضوء على الحاجة إلى مكافحة الفساد على جميع مستويات الإنفاق العام على سبيل الأولوية، لأن بإمكان الفساد أن ينقص إلى حد كبير من الأموال المتاحة للاستثمار في الطفل. وتمت الإشارة أيضاً إلى عدم المساءلة وعدم الاحتكام إلى القضاء باعتبارهما يساهمان في اختلاس الأموال، وأشار المندوبون إلى ضرورة مواصلة ترسيخ سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية.

48- وأشيرَ إلى تعبئة المداخيل المحلية، ولا سيما منها عائدات الضرائب، باعتبارها تكتسي أهمية خاصة ووُصفت بأنها أهم وأدوم مصادر دخل الحكومات لتمويل الإنفاق العام على الطفل. وحُثت الحكومات على إنشاء نُظم منصفة وفعالة وتصاعدية لجباية الضرائب تتحمل العبء الأثقل منها الفئةُ الأقدر على الدفع، لا الفئة الأقل دخلاً. وتم أيضاً توضيح آثار التهرب الضريبي على إعمال حقوق الطفل، وحثت الدول الحكومات على التحرك لمكافحة تلك الظاهرة.

49- وشدّد العديد من الدول على أن إعمال حقوق الطفل مسؤولية تشترك في تحملها البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وذُكر أنه ينبغي الجمع بين تحقيق عالمية الصكوك الدولية المتعلقة بحماية الطفل وبين تحقيق عالمية القدرة على الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن تلك الصكوك، بوسائل منها التعاون الدولي. ولاحظت الوفود أيضاً الأثر الذي خلّفته الأحداث العالمية على قدرة الدول على الاستثمار بفعالية في الطفل. وسُلط الضوء على أثر البيئة الاقتصادية العالمية في القدرة المالية للدول وعلى أثر تغير المناخ وتدفق الأموال غير المشروعة إلى الخارج وتفشي الأوبئة واندلاع الصراعات المسلحة.

 ٢- دور الأمم المتحدة

50- دعا العديد من المندوبين إلى تجميع أمثلة على الممارسات الجيدة حتى يتسنى للدول التعلُّم من تجارب بعضها البعض. وتمت التوصية كذلك ببحث حقوق الطفل في جميع المناقشات التي تدور في مجلس حقوق الإنسان؛ فعندما يناقش المجلس مواضيع منها تغير المناخ والديون الخارجية والحقوق الثقافية والتسامح الديني وزيادة المشاركة، ينبغي له أن يحدد صراحةً الآثار القصيرة والطويلة الأجل على حقوق الطفل والاستثمار في الطفل.

 جيم- تدابير التصدي والملاحظات الختامية

51- أكّدت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام 2015، في معرض ردها على أسئلة المندوبين وملاحظاتهم الختامية، على أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات في السعي إلى تحقيق الجديد من أهداف التنمية المستدامة. وسوف يكون ذلك النهج مختلفاً عن النُّهج السابقة، التي كانت رأسية، وسوف يقتضي مشاركة الحكومة بكاملها في تنفيذ الأهداف تنفيذاً أفقياً. وتمس الحاجة إلى توفير مجموعات جديدة من المهارات وإلى إقامة شراكات جديدة وإشراك أطراف فاعلة جديدة من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015. وسوف يضطلع قطاع الأعمال على الخصوص بدور حيوي. ومع أن المؤسسات التجارية في الماضي لم تكن تعمل دائماً لمصلحة الطفل، يمكن تصحيح هذا الواقع؛ فمن الممكن تحقيق الربح وحماية الطفل والمجتمع والبيئة معاً في آن.

52- وحثت المستشارة الخاصة الدول على الانخراط بصورة أعمق في عملية التنمية الجارية. فينبغي لها أن تنظر في الآثار المترتبة على برنامج عمل التنمية المستدامة عن طريق الأهداف السبعة عشر، واضعةً حقوق الطفل في صميم هذا التحليل. وسوف يتوقف جمْع البيانات ووضع مؤشرات فعالة على قدر ما بُذل من جهد في المؤسسات على الصعيد القُطري. فلا يمكن ببساطة جمع البيانات مرة واحدة لا تتكرر، وإنما يجب أن يكون جمعها جزءاً من عملية مستمرة وجارية. ويجب تمكين الأطفال من الانخراط في المفاوضات المتعلقة بالتنمية وينبغي أن تصاغ جميع الإعلانات والصكوك كتابةً بأسلوب يسهل على الطفل فهمه والتجاوب معه.

53- ولاحظت السيدة كونراد أن كيفية استخدام الأموال واستثمارها بفعالية وكفاءة أمر لا يقل أهمية عن توفرها، رغم الحاجة إلى المزيد من الأموال لإعمال حقوق الطفل إعمالاً كاملاً. واقترحت إشراك الأطفال في رصد كيف تُنفَق الأموال. ويمكن تنفيذ ذلك على مستوى الخدمات - عندما يحصل الأطفال على الرعاية الصحية والتعليم والمياه - وسوف يتيح ذلك لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بشأن الكيفية التي حصلوا بها على تلك الخدمات وبشأن نوعيتها. ودعت السيدة كونراد إلى إنشاء برلمانات الشباب وأمانات مظالم الطفل بوصفها أدوات بالغة الأهمية لمساعدة الأطفال على المساهمة في رصد الميزانية، ولكنها أبرزت أيضاً أهمية التعليم في تزويد الشباب بالمهارات والميزات التي تمكّنهم من المشاركة بنشاط في العملية وفي ممارسة دورهم كمواطنين.

54- وقد أسهمت الأهداف الإنمائية للألفية إسهاماً كبيراً في إعمال حقوق الطفل، وستواصل أهداف التنمية المستدامة في ذات المسعى. وترمي الأهداف إلى ضمان عدم استثناء أي أحد وإلى إتاحة استخدام الموارد استخداماً مستداماً حرصاً على تمكين الجيل الحاضر والأجيال القادمة أيضاً من مواصلة التمتع بحقوقهم. وللتمكن من تحقيق ذلك، يجب على الحكومات أن تجمع البيانات اللازمة لرسم ملامح الضعف كلٌّ في بلده. فنادراً ما استطاعت السياسات التي تستهدف الغالبية العظمى الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً والأكثر عُرضة للاستثناء. وإبّان عملية الميزنة والتخطيط من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القُطري، يجب أن تتفاعل الحكومات مع الشباب والفئات الأخرى المعرّضة لضعف الحال كي تدرك كيف تلبي احتياجاتهم على أفضل نحو وتضمن حقوقهم. وإبّان عملية تعريف أهداف التنمية المستدامة، كانت إحدى أهم الرسائل التي وجهها الشباب تتلخص في الحاجة إلى حوكمة تتسم بالشفافية وحوكمة تتيح للشباب المشاركة.

55- وقال السيد فاسكيز إنه يتعين على الدول، كي تستثمر في الطفل، أن تعرِف احتياجات الأطفال وتُبرزها أكثر. وتوخياً لذلك، لا بد لها من ضمان أن يكون لكل طفل هوية، وأن تحسّن قدرات مؤسساتها لتمكينها من جمع بيانات إحصائية دقيقة ومحدَّثة. فلا يمكن الوقوف على مواطن الضعف لدى الأطفال ولا معرفة أفضل طريقة لاستهداف تلك الفئة من السكان إلا بالحصول على تلك المعلومات. ومن شأن تلك المعلومات أن تكفل أيضاً رصد أثر الاستثمار في الطفل وتقييمه بدقة؛ فإنْ توفرت المعلومات الجيدة، استطاعت الدول تقييم ما يُنجز من حيث الكم ومعرفة كيفية تحقيق الأهداف وكمّ الموارد التي تمس الحاجةُ إلى استثمارها.

56- وشدّد على الحاجة إلى توفير المزيد من الموارد وإلى تحسين كيفية إنفاق الأموال. وتوخياً لذلك الغرض، يجب على الدول أن تحسّن أنظمتها الضريبية وسياساتها المالية. ويتطلب اتباع نهج قائم على الحقوق في فرض الضرائب اتخاذَ ثلاث خطوات هي: التخطيط والتنفيذ والرصد. ففي مرحلة التخطيط، يتعيّن على جميع الدول أن تفرض ضرائب بوتيرة تصاعدية بحيث تساهم فئة ذوي الدخل الأعلى بقدر أكبر من الموارد. وفي مرحلة تنفيذ النظام الضريبي، لا بد أن تعمل الحكومات على مكافحة الفساد الذي يجرّد البلدان من الموارد التي يمكن تخصيصها للطفل. ويجب كذلك التصدي للتهرب الضريبي لأنه يحد من القدرة المالية للدول. وشدد أيضاً على أهمية التعاون الدولي على رصد الضرائب وضمان تمكّن الحكومات من تطوير أنظمة معلومات للتأكد من أن العبء الضريبي لا يقع على عاتق أشد الفئات ضعفاً. ويتطلب وضع سياسة مالية سليمة تتيح الاستفادة المثلى من الموارد المعبَّأة توفُّرَ معلومات مصنَّفة، كما يتطلب تحسين قدرات الموظفين المدنيين التقنية والمعنوية والأخلاقية. وتتمتع بقدر من الأهمية أيضاً الميزانيات القائمة على النتائج، التي تعمل في إطارها المؤسسات العامة معاً من أجل تحقيق هدف واحد.

57- وجواباً على استفسار عن دور أمناء المظالم في المساعدة على تحقيق استثمار أفضل في الطفل، أوضح السيد دولائيرت أن بإمكان أمناء المظالم جمع البيانات وممارسة تأثير في عمليات وضع الميزانيات ومناصرة إشراك الأطفال. وأضاف أنه ينبغي لجميع الدول أن تستحدث ميزانية للطفل تخصِّص بها موارد للأطفال على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني أو على الصعيد الإقليمي. وبإمكان الأطفال إضافةُ الكثير من القيمة إلى تلك العمليات إذا ما تم الاستماع إليهم حقاً، لذا ينبغي ضمان مشاركتهم. وتتفق الآراء عموماً على أن الاستثمار في الطفل ضرورة ملحة؛ فلا ينبغي للدول أن تنتظر مزيداً من الوقت لتستثمر في الطفل؛ فإنْ لم تفعل، ضاع جيل بكامله.

58- وقال السيد ميكونن إن عدم الاستثمار في الطفل الآن سيكلّف أضعافاً مضاعَفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في المستقبل. وكثيراً ما يعتمد الاستثمار في الطفل في البلدان النامية على مصادر خارجية تأخذ شكل مساعدة إنمائية واستثمار خارجي. ونتيجة لذلك، تراجَع الاستثمار في الطفل في العديد من البلدان عقب الأزمة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا يُستند دائماً إلى أدلة في التخطيط والميزنة للطفل. ولا سبيل إلى تحديد المجال الذي تمس فيه الحاجةُ إلى الأموال في بلد من البلدان دون إجراء تقييم شامل لحالة الطفل فيه. ويجب أن يُستند في وضع السياسات إلى أدلة تبيّن بوضوح الثغرات التي يتعين ملؤها وأوجه التفاوت في التنمية الوطنية. وتظهر بجلاء الفجوات التي تفصل بين وضع السياسات ووضع الميزانيات - فيتعيّن التكاتف والتنسيق بين هذين المجالين حتى يتسنى دعم جميع السياسات بميزانيات دقيقة. وكثيراً ما يمتد عدم التنسيق ذاك إلى الوكالات المنفِّذة التي لا تتبادل المعلومات ولا توافي بها. وتلك فرصة ضائعة من فرص تعزيز فعالية عملية التنفيذ، كان يمكن أن تقتصد الموارد وتزيد فعالية تدابير التدخل.

59- وهناك حاجة إلى اتّباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات لضمان فعالية الاستثمار. ويقتضي ذلك حدوث تحوُّل في التفكير يتخلى عن النهج الحالي الذي يعتبر أن الاستثمار في الطفل ينحصر في بضعة قطاعات بعينها. ولكي يحصل ذلك التحول، أوصى السيد ميكونن الحكومات بتبادل الخبرات وبتوثيق الممارسات الجيدة وتيسير التعلُّم بغرض ضمان نقل المعارف. وعلى الرغم من أن معظم البلدان يعترف بأهمية الاستثمار ويبذل جهوداً في القيام به، فإن من الواضح أن الدول لا تقوم حالياً بما يكفي للاستثمار في حقوق الطفل.